

الانتخابات (المصدر نفسه، ١٥/٩/١٩٨٩).

وهكذا، فإن الإدارة الأميركية عندما تصف النقاط المصرية العشر بأنها «بناءة»، فإنها تفعل ذلك بقصد توقع قيام الفلسطينيين انفسهم بالموافقة على تلك النقاط. وفي هذا الصدد، قالت مصادر دبلوماسية مطلعة في واشنطن ان الإدارة الأميركية شددت، في اتصالاتها مع الطرف المصري، على امور ثلاثة اساسية:

«أولاً: تعتبر إدارة بوش ان الخطة المصرية تشكل أساساً جيداً لبدء حوار فلسطيني - اسرائيلي حول كيفية اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بهدف اختيار ممثلين فلسطينيين لمفاوضات السلام مع الحكومة الاسرائيلية. كما ان الإدارة الأميركية تعتبر ان الخطة المصرية تسد بعض الثغرات في خطة شامير حول الانتخابات، وانها تشدد على ضرورة ايجاد تسوية نهائية للنزاع، على اساس مقايضة الارض بالسلام، وتعتبر خطة الانتخابات جزءاً من عملية سلام شاملة.

«ثانياً: تنصح إدارة بوش قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن تأخذ المبادرة المصرية، وتعلن، بصورة رسمية، قبولها النقاط العشر، بغض النظر عن موقف الحكومة الاسرائيلية ازاءها؛ وان مثل هذا الموقف الفلسطيني سيلقى ترحيباً وتشجيعاً من الإدارة الأميركية يمكن ان يساعد على اخراج جهود السلام من الطريق المسدود.

«ثالثاً: تعتبر إدارة بوش انه اذا ما وافقت م.ت.ف. رسمياً على الخطة المصرية، فان ذلك يمكن ان يشكل عنصراً ضاعطاً على الحكومة الاسرائيلية، خصوصاً ان اعضاء بارزين في هذه الحكومة رحبوا بالاقتراحات المصرية، وأبدوا استعداداً لاجراء الانتخابات على اساسها» (القبس، الكويت، ١٤/٩/١٩٨٩).

الملاحظ، ان إدارة بوش، في ضوء النقاط اعلاه، اوجت، بطريقة ما، بتأييدها للعام للتحرك المصري. وفي هذا الاطار، اوضح مسؤولون اميركيون ان الإدارة دعمت المقترحات المصرية لاسباب عدة: منها ان مصر عضو في مجلس التعاون العربي الذي يدعم هذه المقترحات، وان بصورة غير مباشرة؛ اضافة الى علاقاتها الخاصة والثيقة بمنظمة

الاسرائيلي، اسحق شامير، من الوصول الى ما يعتبره العديدون هدفه الحقيقي: تعطيل اي حركة في الارض المحتلة حتى العام المقبل عندما تجعل انتخابات الكونغرس أي ضغط على اسرائيل اكثر صعوبة» (المصدر نفسه).

النقاط العشر التي تضمنتها المبادرة المصرية لم تخرج، بأي حال، عما اشار سكوكروفت اليه فيه تقريره. فقد نصت على ضمان حق الانتخاب والترشيح لسكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بمن فيهم سكان القدس الشرقية، واشراف مراقبين محايدين على العملية الانتخابية، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من مواقع الاقتراع، اضافة الى شروط أخرى تضمن حرية الانتخابات. ونصّ البند العاشر على موافقة اسرائيل المسبقة على المبادئ الاربعة للسياسة الاميركية للتسوية في الشرق الاوسط، والتي تشمل الحل طبقاً لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، ومبدأ مقايضة الارض بالسلام، وضمن أمن جميع الاطراف في المنطقة، وضمن الحقوق السياسية للفلسطينيين (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٤/٩/١٩٨٩).

ولما كان الامر كذلك، فقد رحبت الولايات المتحدة بالنقاط المصرية العشر. وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تنوايلر، ان إدارة بوش مستمرة في «تشجيع جميع الاطراف على ايجاد وسيلة لبدء حوار فلسطيني - اسرائيلي لمناقشة مبادرة الانتخابات الاسرائيلية». وازافت: «نرحب بجهود مصر بمقدار ما يمكن النقاط المصرية العشر المساعدة على تحقيق ذلك» (الحياة، لندن، ١٣/٩/١٩٨٩).

وللمزيد من توضيح مقصد تنوايلر، بشأن المبادرة المصرية، اكد احد المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية ان إدارة بوش لا تعتبر النقاط المصرية العشر، المتعلقة بالانتخابات في الارض المحتلة، «بديلاً من مشروع شامير»، وانما تعتبرها «تصوراً مبرحاً للانتخابات وسبل انجاحها»، مشيراً الى انها تمثل «جهداً بناءً» في محاولة دفع عملية السلام الى امام؛ وان إدارة بوش لا تعتبر ان هناك «اقتراحين» لاجراء الانتخابات، وانما اقتراح واحد هو المشروع الاسرائيلي. واكد استمرار دعوة بلاده الى قيام حوار فلسطيني - اسرائيلي في شأن